تخلص مصر من عُقد مبارك لا يكفي

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

ظلت مصر أسيرة لمجموعة من العُقد السياسية وضعها الرئيس الراحل حسني مبارك في الآونة الأخيرة من فترة حكمه التي امتدت ثلاثين عاما، لم ير المصريون فداحتها إلا بعد سقوط نظامه بسنوات عندما جاء الرئيس عبدالفتاح السيسي وقام بالتخلص من غالبية العُقد التي استخدمت كمحرمات ممنوع الاقتراب منها.

للرئيس مبارك ما له وما عليه مثل أي رئيس دولة في العالم، وهناك من يرون نجاحاته فقط ومن يضخمون إخفاقاته لأسباب سياسية، وبين الجانبين مساحة يمكن النظر منها تؤكد أن ثمة مسلمات ضيقة آمن بها الرجل وحاول توظيفها على طريقته، معتقدا أنها كفيلة بحماية نظامه من التآكل، وهذا لا يعني تشكيكا في وطنيته، بل هو نوع من التقدير السياسي أثبتت التطورات اللاحقة عدم صوابه.

خشي مبارك من توسيع نطاق الاعتماد على الجيش في المشروعات الاقتصادية وكان توسعه مرهونا بسقف معين، خوفا من اتهامه بـ"عسكرة" المجتمع المدني، وجاء السيسي واعتمد على عدد كبير من قياداته في مجالات مختلفة وأسقط عمليا الكثير من المخاوف السابقة بعد أن تحولت المؤسسة العسكرية إلى ذراع رئيسية في الحكم.

بعيدا عن القبول والرفض لهذا الدور وتبعاته فقد وفر الجيش المصري بديلا جاهزا لما أصاب العديد من مؤسسات الدولة من ترهل السنوات الماضية، فناهيك عن مهامه الأمنية والعسكرية بات رقما محوريا في ملف التنمية التي كان مبارك مترددا في القيام بها وعاجزا عن توفير التمويلات اللازمة لها.

كسر السيسي أيضا الارتباك الذي صاحب مبارك في مجال الإصلاحات الاقتصادية وتذوق مرارات النتائج التي ترتبت عنها، ونجح في تطبيق جزء كبير منها، ورفع الدعم عن مجموعة كبيرة من السلع والخدمات وتحمل الصدمات الناجمة عن كل ذلك، الأمر الذي ظل مبارك يتهرب منه أو يناور به من وقت إلى آخر، ولم يصب المجتمع المصري بخطر داهم بعد تطبيقها وأنقذت الخطوة اقتصاد الدولة من مصير قاتم.

بدأت خطوات جادة للقضاء على العشوائيات التي تراكمت بصورة مزعجة لشكل الدولة في عهد مبارك وشوهت بعض معالمها، وانعكست على وجهها الحضاري، وتمثل المعالجة التي تقوم بها أجهزة الدولة حاليا تجاوزا لعُقدة مجتمعية كانت أشباحها غير الآدمية تطارد الكثير من سكان القاهرة.

مبارك خشي من توسيع نطاق الاعتماد على الجيش خوفا من اتهامه بـ«عسكرة» المجتمع المدني وجاء السيسي واعتمد على عدد كبير من قياداته في مجالات مختلفة وأسقط الكثير من المخاوف السابقة

سلسلة العُقد التي وضعها مبارك عن قصد أو دونه شملت شبح الإخوان، فقد استخدم هذه الجماعة لتخويف القوى السياسية الراغبة في التخلص منه أو الثورة عليه، وصور أن البديل الجاهز لتولي الحكم من بعده هم الإخوان، ربما كان صائبا حيث تولت الحكم بعد سقوطه لمدة عام، لكن هذا لا يعفيه من مسؤولية السماح لها بالتغول في النسيج الشعبي وإضعاف القوى السياسية المنافسة.

أسقط الرئيس السيسي هذه الورقة بالضربة القاضية وتحمل تكاليف باهظة داخلية وخارجية في المواجهة الحاسمة، وخلص المصريين من "تابو" جرى استخدامه من قبل مبارك لتمديد حكمه لأطول فترة ممكنة، ولا يزال تواصل أجهزة الدولة قصقصة أجنحة الجماعة بما يجعلها بحاجة إلى عقود لإعادة إحياء هياكلها.

الغريب أن تفاهمات مبارك الصريحة والضمنية مع الإخوان اصطحبت معها مواقف صدامية مع حركة حماس في غزة، والتي تمثل أحد فروع الجماعة وتتبنى أفكارها السياسية، بينما انقلب المشهد الآن، حيث انتهت التفاهمات مع الأولى، وانتهت أو توقفت الصدامات مع الثانية، وأجهضت هذه العُقدة التي أسهمت بدور كبير في رسم تصورات سلبية لمصر في التعامل مع غزة في السنوات الأخيرة لحكم مبارك.

دار الزمن دورته في الأعوام القليلة الماضية حيال التعاطي مع إسرائيل التي كان مبارك مترددا كثيرا في الانفتاح عليها خوفا مما يجلبه هذا التطور من تأثيرات سياسية، وباتت تمضي العلاقات معها وفقا لتفاهمات غير معهودة لم تتخل فيها القاهرة عن ثوابتها الرئيسية.

مد الخيط على استقامته يقود إلى الولايات المتحدة التي وضع مبارك غالبية رهاناته عليها، واعتقد أن الخروج عن طوعها يفضي إلى أزمات كبيرة، وهي العُقدة التي ورثها من سلفه الرئيس أنور السادات الذي رأى أن 99 في المئة من أوراق الشرق الأوسط في جعبتها، وقد حطمت ثورة 30 يونيو 2013 هذه النوعية من المحرمات وانفتحت القاهرة على الولايات المتحدة كما تنفتح على روسيا والصين وغيرهما.

لم يقصد مبارك وضع العُقد الداخلية والخارجية في سلة واحدة كي يضمن الاستمرار في الحكم فقط، بل كان تكوينه السياسي يميل إلى الليونة والمهادنة، ومحاولة التعامل مع القضايا الصعبة بطريقة الهروب إلى الأمام وعدم المواجهة، وأهمل أحيانا بشكل انطباعي وشخصي التقارير التي قدمت له من جهات سيادية.

قطع العلاقات مع عدد كبير من الدول الأفريقية عقب محاولة اغتياله في أديس أبابا في يونيو 1995، وأوجدت الحادثة عُقدة تعاني مصر من روافدها حتى الآن، فالقطيعة قلصت دورها، وسمحت لقوى إقليمية منافسة بالتمدد على حساب مصر، ومنحت إثيوبيا جرأة للتفكير في تحويل دراسات سد النهضة إلى واقع ملموس تكابد مصر معه للوصول إلى صيغة تمنع وقوع أضرار على حصصها من مياه نهر النيل مستقبلا.

تعاني القاهرة من رواسب هذه القطيعة الكبيرة مع السودان الذي تحول خلال عهد مبارك إلى مشكلة أمنية بامتياز، وحصرت هذه الرؤية التعامل معه في خندق أن مؤامرة محاولة الاغتيال في أديس أبابا جرى التخطيط لها في الخرطوم.

كان مطلوبا من الدولة التخلص من نتائج هذه العُقدة، لأنها اتخذت بعدها تدابير أزّمت العلاقات مع الخرطوم، وهو ما نجح فيه السيسي من خلال تذويب جزء كبير من تلك الجدران الصلبة التي نجمت عليها، وثبت أن السودان مكون محوري وإيجابي من مكونات الأمن القومي المصري وليس مشكلة أمنية تتعلق بجماعات إرهابية يعاني منها البلدان.

ليس هناك مجال للحديث عن المزيد من الدول التي تحولت العلاقات معها إلى أزمات مستفحلة، أو جرى تحجيمها بملفات متغيرة لا تنطوي على بعد استراتيجي حقيقي يراعي المصالح المصرية على المدى البعيد، الأمر الذي حوّل مصر في أواخر عهد مبارك والسنوات الأربع التالية لسقوط نظامه إلى بطة عرجاء تزحف ببطء شديد نحو الحفاظ على أمنها القومي ومواجهة التحديات المتفرقة.

تخلص السيسي من حزمة معتبرة من العُقد لا يعني أن ذلك غاية المراد، فمن المهم أن يُستثمر النجاح في بناء دولة عصرية تتوافر لها كل مقومات الحياة النظيفة بمفهومها السياسي العام داخليا وخارجيا، وهو الاختبار الذي يواجهه النظام المصري حاليا ليصبح تفكيك محرمات مبارك مقدمة لإرساء قواعد متينة وليس لخلق عُقد بديلة.

لمن سيكون قصب السبق الرئاسي في ليبيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

دفعت مدينة مصراتة بعدد من أبنائها للمنافسة على كرسي الرئاسة لعل من أبرزهم فتحي باشاغا وزير الداخلية السابق، وأحمد معيتيق نائب رئيس المجلس الرئاسي السابق، وخليفة الغويل رئيس ما كانت تسمى بحكومة الإنقاذ في طرابلس من الحادي والثلاثين من مارس 2015 إلى الأول من أبريل 2016، إلى جانب رئيس حكومة تصريف الأعمال عبدالحميد الدبيبة الساعي لتغيير قواعد اللعبة وتجاوز المادة 12 من قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب، وذلك عبر التأثير العملي المباشر كما حدث في ملتقى الحوار السياسي بتونس ثم جنيف، وهناك محاولات جرت ولا تزال متواصلة لإقناع مجلس النواب بعقد جلسة طارئة لتعديل المادة، ومن الطبيعي أن تكون الجلسة برئاسة فوزي النويري الداعم بقوة للاقتراح وفي غياب عقيلة صالح الذي دخل منذ سبتمبر الماضي في حالة عدم مباشرة لرئاسة البرلمان من باب تنفيذ الشرط الذي ينص على أن يكون المترشح للرئاسيات قد تخلى عن مسؤوليته الحكومية سواء مدنية أو عسكرية قبل ثلاثة أشهر من موعد الاقتراع.

هناك الكثير من المصالح والحسابات والهدايا المجزية للسائرين في هذا الاتجاه فسح المجال للدبيبة للترشح، ولكن المجتمع دائم الاطلاع، ولديه معطيات كاملة عما يدور من تحت الطاولة، كما لديه نتائج التحقيق الدولي الذي أجراه خبراء حول شبهات الفساد المالي والرشى المدفوعة خلال ملتقى الحوار السياسي بتونس قبل عام من الآن، وهناك كذلك تقارير عما كان يدور خلال جلسات الملتقى بجنيف. لقد لعب المال السياسي دورا مؤثرا في مجريات الأحداث خلال الفترة الماضية.

لا يمكن فصل الصراع في ليبيا وحولها قبل 2011 وبعده عن الأطماع في الثروة، ولكن ما جرى خلال السنوات الأخيرة أكد أن كل الشعارات المرفوعة حول الحرية والديمقراطية والدولة المدنية والتنمية الاقتصادية والنهضة الاجتماعية وغيرها، ليست سوى غطاء للحرب الحقيقية الدائرة حول إيرادات النفط والغاز والصفقات والعمولات والاعتمادات ومصالح الحيتان الكبيرة والقطط السمان وناهبي المال العام في تحالفهم المعلن مع أمراء الحرب وممثلي المصالح الدولية المتداخلة.

وفي شرق البلاد، برز بالأساس كل من قائد الجيش المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح، كمترشحين أساسيين للانتخابات الرئاسية بعد أن كانا تخليا عن منصبيهما منذ سبتمبر الماضي، انسجاما مع ما ورد في المادة 12 من قانون الانتخابات، غير أن السؤال يبقى: هل أن صالح اختار بالفعل أن ينافس حفتر على أصوات ناخبي برقة، ولاسيما من أبناء القبائل، وهو ما سيؤدي إلى تشتيت الأصوات؟ أم أن الأمر يتعلق بخطة للتعامل مع أي طارئ في ما يتصل بالطعون التي قد تستهدف المشير؟ مع ذلك، كل المؤشرات تؤكد أن حظ حفتر في شرق ليبيا يبدو أهم من أي منافس آخر، لكن المنافس المباشر له سيكون سيف الإسلام القذافي الذي يحظى بدعم نسبة مهمة من أبناء قبيلة البراعصة بالبيضاء التي تنحدر منها والدته.

وكان ابن القذافي قد تقدم بملف ترشحه في مدينة سبها بالجنوب حيث ظهر لأول مرة للعموم، وهو ما اعتبره البعض دليل توافقات دولية تتصل بهذه الخطوة، وخاصة من فرنسا وروسيا وألمانيا، وكذبت بريطانيا أن تكون ضد هذا الترشح، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها تحترم خيارات الشعب الليبي. وبقطع النظر عن المواقف المؤيدة أو الرافضة، وبعد عشر سنوات من الاختفاء المتراوح بين القسري والطوعي، يصعب الحديث عن إمكانية إقصاء سيف الإسلام، نظرا لما أفرزته استبيانات وقفت وراءها جهات غربية وتبين من خلالها أن النظام السابق لا تزال له قاعدة شعبية.

وهناك احتمال أن يستفيد ابن القذافي من تشتت أصوات مناوئيه نتيجة كثرة المتنافسين على منصب الرئيس، ولاسيما أنه سيكون أبرز ممثل للنظام السابق، رغم تعدد المحسوبين عليه، ومنهم الدكتور محمد أحمد الشريف في طرابلس، والبشير صالح الذي تقدم هو الآخر بملفه من سبها، والأكاديمي ووزير النفط الأسبق فتحي بن شتوان، وحتى عبدالحميد الدبيبة ذاته، فرئيس حكومة تصريف الأعمال لم يكن معارضا للنظام السابق، ولا مساهما في حرب الإطاحة به، وإنما كان من المستفيدين منه بشكل بارز، وعندما تولى السلطة فإنما تولاها من منطلق يتجاوز مفاهيم الثورة والثورة المضادة، والصراع بين فبراير وسبتمبر، ليصب في اتجاه مفردات أخرى تتعلق بالانتماء إلى مصراتة والاستثمار في تركيا والعلاقة بمراكز نفوذ المال والأعمال واعتمادات مصرف ليبيا المركزي.

وربما قد يكون من المثير أن يكون أبرز متنافسين في الرئاسيات هما المحكوم عليهما بالإعدام سابقا: خليفة حفتر وصدر الحكم فيه في العام 1993 في عهد القذافي، وسيف الإسلام الذي صدر فيه الحكم في 2015، وقد تم إلغاء الحكمين، الأول من خلال العفو العام المصاحب للإطاحة بالنظام في 2011، والثاني من خلال العفو العام الصادر عن البرلمان في 2016 ثم من خلال قرار المحكمة العليا نقض الحكم وإعادة ملف القضية إلى التحقيق من جديد.

كما أن المثير، وجود مترشحين آخرين كانا من معارضي النظام السابقين، ثم دارا في فلك السلطة بعد 2011، ووصلا إلى مناصب عليا، ولكنهما تعرضا إلى الاختطاف من قبل الميليشيات في مشاهد دراماتيكية كشفت عن الوضع الذي ساد طرابلس وعموما الغرب الليبي خلال السنوات الماضية، وهذا الرجلان هما علي زيدان الذي وصل إلى منصب رئيس حكومة، ونوري بوسهمين الذي كان بمثابة حاكم للبلاد عند توليه رئاسة المؤتمر الوطني العام، واليوم يطمح زيدان إلى كسب أصوات أهالي منطقة الجفرة التي يتحدر منها، وبوسهمين إلى كسب أصوات الأمازيغ الذين ينتمي إليهم.

هناك كذلك رجال الأعمال الذين برزوا في الصورة كمترشحين سواء كممثلين لحركات سياسية وأحزاب أو كمستقلين، ومنهم عارف النايض مؤسس حركة إحياء ليبيا، وحسن طاطاناكي رئيس التجمع الليبي الديمقراطي، وإسماعيل الشتيوي الرئيس الأسبق لنادي أهلي طرابلس، وهؤلاء يتكئون على رؤى مالية واقتصادية واضحة وعلى فهم لطبيعة الصراع الحقيقي الدائر حول الثروة بمختلف أبعادها، وهناك المسؤولون والوزراء السابقون، وهناك الأكاديميون، ولكن المؤكد أن أطراف المواجهة الحقيقية تعد على أصابع اليد الواحدة، كما أن تعدد الأسماء سيؤدي إلى جولة ثانية للرئاسيات تقول مفوضية الانتخابات إنها قد تدور بعد 52 يوما من الجولة الأولى المقررة للرابع والعشرين من ديسمبر.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk